

## الجنّة أتلّفوا إحداهما وصاحب المنزل طاردهم على الأقدام كاميرات مثبتة ترصد تسلل 3 لصوص إلى منزل مواطن بـ«اليرموك» لسرقته

ثول مرة في الكويت

شاهد الصفحة  
بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

جهة غير معلومة. وحرص المواطن على عدم لمس البقي لحين حضور فريق الأدلة لرفع البصمات من عليه لتحديد الجنّة مستعينين بالمقاطع المصورة.

عبدالكريم أحمد

شرع رجال إدارة بحث وتحري محافظة العاصمة في البحث عن 3 أحداث قاموا بسرقة بقي وحاولوا الهرب، فيما أسهمت كاميرات مثبتة في منزل المجني عليه وهو مواطن في تحديد هوية اللصوص الثلاثة بدرجة كبيرة، وهو ما سيسهم في ضبطهم وإحالتهم إلى نيابة الأحداث. وقدم المواطن في ملف القضية تسجيلاً مرئياً لواقعة سرقة البقي وآخر خلال قيام أحد اللصوص بقيادة البقي المسروق وهروبه لدى اقتراب المجني عليه منه.

واستناداً إلى مصدر أمني، فإن مواطناً يقيم بمنطقة اليرموك أبلغ عمليات الداخلية بأنه شعر بحركة غريبة فجرّس أسس الأول بمنزله، وعلى الفور باذر لمعرفة ما يحدث من خلال كاميرات المراقبة المثبتة داخل حوش المنزل ومحيطه، وإذ به يكتشف وجود لصوص يسرقون البقي، والذي هو بالأساس مغطى وكانوا يتعمدون إتلاف إحدى الكاميرات اعتقاداً منهم أنها الكاميرا الوحيدة التي رصدت سرقتهم.

ومضى المصدر بالقول: انطلق المواطن المجني عليه في محيط المنطقة بحثاً عن البقي واللصوص وشاهدهم على مقربة من مستوصف المنطقة وهم يحاولون تشغيله، وما إن شاهد أحدهم المواطن وهو يقوم بتصويره حتى ترك البقي وهرب إلى



اللصوص الثلاثة خلال سرقة «البقي»



يمكن استخدام QR كود أو مشاهدة الفيديو



محاولة تشغيل «البقي»



اللواء طلال معرفي

## تشمل إشارات المغادرة وحتى صدور تعليمات جديدة وكيل الجنسية بالتكليف يحظر تمديد وتجديد وتحويل الزيارات للسوريين

فرض رسوم على الزيارات ورفع قيمة مخالفات الإقامة لم يحسم

أمير زكي محمد الجلاهمة

حتى وإن كانت أياما، وبحسب التعليمات الجديدة فإن أي سوري انتهت زيارته التي جاء بها أو التي قام بتمديدتها يصبح خيارين، الأول هو أن يكون مخالفا لقانون الإقامة أو المغادرة إلى موطنه. وذكر مصدر أمني أن التعليمات الجديدة تأتي كخطوة مهمة في تحفيز المخالفين أو الزائرين إلى الكويت العود إلى أوطانهم. وردا على سؤال حول مقترحات فرض رسوم على الزيارات ورفع قيمة المخالفة المترتبة على مخالفة قانون الإقامة، قال المصدر أن هذه المقترحات يتم حسمها بعد دراسة بشأنها مرفوعة إلى الجهات المختصة.

أصدر وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات بالتكليف اللواء طلال معرفي يوم أمس تعليمات إلى عموم المديرين ومساعديهم في جميع إدارات الهجرة في محافظات الكويت الست. ونصت التعليمات التي بدأ العمل بها اعتباراً من يوم أمس وقف تحويل أو تمديد أو تجديد أو منح تحويل زيارات الوافدين السوريين والذين دخلوا البلاد إلى إقامة عمل أو التحاق بعائل إلى آخره، وتضمنت التعليمات أيضاً عدم جواز تجديد إشارات المغادرة لأي فترة زمنية

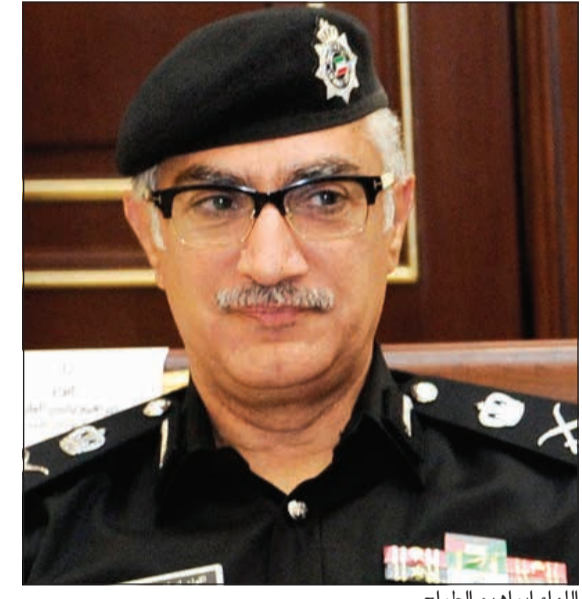
## المرفقات 31 هاتفاً وهيروين وشبو ودراجات نارية هرولة 7 أسويين إلى «حوطة» تكشف عن مخدرات ومسروقات و1602 دينار



الهواتف والأجهزة المسروقة



يمكن استخدام QR كود أو مشاهدة الفيديو



اللواء إبراهيم الطراح

عدد كبير من الاسلاك النحاسية يشتبه في أنها ملك لجهة حكومية، وعدد 31 هاتفاً نقلاً ومبلغ مالي 1602 دينار وأجهزة الكترونية متفرقة ومواد يشتبه في أنها مخدرة (هيروين وشبو) ودراجات رباعية وعدد كبير من المسروقات. وأشارت الإدارة إلى أنه تمت إحالة المتهمين بالمضبوطات إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

الأثنين من ضبط عصابة أسبوية سباعية وبحوزتهم كمية كبيرة من المسروقات والمواد المخدرة. وأوضحته الإدارة أنه أثناء قيام إحدى الدوريات الأمنية بمهامها في منطقة الرقة تمت مشاهدة تجمع لعدد من الجالبة الأسبوية في ساحة ترابية وعند اقتراب الدورية منهم لاذوا بالفرار داخل حائط أسبنتي بمنصف الساحة الترابية، وعند الإمساك بهم تم ضبط

لاستدعاء المجني عليهم وعرض الجنّة عليهم، وأرقت في ملف الإحالة مواد مخدرة و31 هاتفاً نقلاً يرجح أنها مسروقة ومبلغ 1602 دينار. وأصدرت الإدارة العامة للعلاقات العامة بياناً بشأن الواقعة قالت فيه أنه في إطار الجهود التي تبذلها قطاعات وزارة الداخلية لضبط وردع المخالفين والخارجين على القانون، تمكن رجال مديرية أمن محافظة الأحمدية أول أمس

هاني الظفيري أحمد خميس وجه وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء إبراهيم الطراح بإحالة 7 أسويين إلى مباحث الأحمدية يوم أمس للوقوف على علاقتهم بمسروقات متنوعة ضبطت داخل حوطة هرولوا إليها، ومن المقرر أن تشمل التحقيقات أماكن سرقات تردد الوافدون عليها تمهيداً



النقود واكياس المخدرات



اسلاك وكيبيلات يرجح تبعتها لجهة حكومية

## عدل ومحاكم

### دفع دستوري بدعوى «بصمة الدوام»: القرار مايز بين القياديين والموظفين وخالف مبدأ المساواة بينهم

انتهى إلى أن قرارات الخدمة المدنية بمنزلة تشريعات بقوانين تختص بنظرها المحكمة الدستورية ويمنع على المحكمة الإدارية نظرها. شموله القياديين من وكلاء مساعدين ومديرين وموظفي بعض الإدارات الحكومية كالفقوى والتشريع والخبراء وقانونية البلدية، حيث أوضح أن هذا الأمر ينطوي على تمييز بين الموظفين بما يتعارض مع الدستور وطالب بصفحة أصلية بإحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية لبلت بهذا الدفع. وطالب الوردان احتياطياً بإلغاء الحكم المستأنف الصادر خلال نوفمبر الماضي بعدم الاختصاص المحكمة بعدم دستورية القرار المطعون عليه، مبيناً أنه يتعارض مع نصوص المواد 7 و8 و29 من الدستور وذلك رداً على حكم محكمة أول درجة الذي

عقدت الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف أمس أولى جلساتها لنظر الدعوى التي تطلب بإلغاء القرار رقم 8 لسنة 2017 الصادر من ديوان الخدمة المدنية بإلزام جميع موظفي الدولة بإثبات الحضور والانصراف عن طريق البصمة، وقررت إرجاءها إلى 26 نوفمبر المقبل للاطلاع والرد من قبل دفاع الحكومة على صحيفة الاستئناف. وتخللت جلسة أمس مؤول مقيم الدعوى حمد الوردان الذي دفع أمام المحكمة بعدم دستورية القرار المطعون عليه، مبيناً أنه يتعارض مع نصوص المواد 7 و8 و29 من الدستور وذلك رداً على حكم محكمة أول درجة الذي

ألغت المحكمة الإدارية ندم مقدم في الإدارة العامة للإطفاء لوظيفة رئيس مركز والأزمت الإدارة بتعويض زميله المتضرر بمبلغ 2000 دينار، وذلك لتخطيه بالندب إلى الوظيفة بالمخالفة لقواعد المفاضلة. وأكد وكيل المدعي المحامي خالد السويغان أن موكله فوجي بصور القرار الإداري بندب مقدم آخر للقيام بأعمال رئيس المركز رغم أنه الأحق والأجدر والأفضل لشغل الوظيفة، مضيفاً أن القرار الخاطي ألحق به أضراراً مادية وأبوية نتيجة مخالفته



حمد الوردان

### «الإدارية»: إلغاء قرار «الإطفاء» بنذب ضابط لوظيفة رئيس مركز لأحقية آخر بالمنصب

لقواعد المفاضلة والأقدمية الواردة بقرار مجلس الخدمة المدنية. وردت المحكمة على دفع الحاضر عن إدارة الإطفاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لتعلقها بالطعن على قرار ندم، مبينة أن المستقر بقضاء محكمة التمييز أن قرارات النذب تخرج عن اختصاص الدائرة الإدارية المنصوص عليها بالمادة الأولى من مرسوم إنشاء المحكمة الإدارية، إلا إذا انطوت على جزء أو ترقية تبطن فإنه في هذه الحالة تكون المحكمة مختصة بنظرها.

ألغت المحكمة الإدارية ندم مقدم في الإدارة العامة للإطفاء لوظيفة رئيس مركز والأزمت الإدارة بتعويض زميله المتضرر بمبلغ 2000 دينار، وذلك لتخطيه بالندب إلى الوظيفة بالمخالفة لقواعد المفاضلة. وأكد وكيل المدعي المحامي خالد السويغان أن موكله فوجي بصور القرار الإداري بندب مقدم آخر للقيام بأعمال رئيس المركز رغم أنه الأحق والأجدر والأفضل لشغل الوظيفة، مضيفاً أن القرار الخاطي ألحق به أضراراً مادية وأبوية نتيجة مخالفته

برأت محكمة الجنائيات مواطناً من ارتكاب أعمال خادشة للحياء وأكدت في حيثيات حكمها ببراءته أن اتهام طليقته كيدي أتى دون دليل. وكانت وكالة الحماية سكية المسلم قد ترافعت عنه أمام المحكمة وأكدت أن أدلة الاتهام المنسوبة لموكلها منحصرة في أقوال طليقته



المحامي خالد السويغان

### «الجنائيات» تبرئ مواطناً من تهمة خادشة لكيديية الاتهام

عليها وتقرير إحصائي العلاج النفسي. وأضافت المسلم أن موكلها اعتصم منذ فجر التحقيق بإنكاره هذه الأفعال وأن طليقته أعدت له العدة بتلفيق تلك التهمة بهدف منعه من حق الرؤية، مشيرة إلى أن ملف الدعوى خلا من ثمة دليل قاطع يؤكد صحة اتهامها.

برأت محكمة الجنائيات مواطناً من ارتكاب أعمال خادشة للحياء وأكدت في حيثيات حكمها ببراءته أن اتهام طليقته كيدي أتى دون دليل. وكانت وكالة الحماية سكية المسلم قد ترافعت عنه أمام المحكمة وأكدت أن أدلة الاتهام المنسوبة لموكلها منحصرة في أقوال طليقته

المنفق قد اشتبهت في مركبة يقودها وافد تين لاحقاً أنه من الجنسية الهندية، وبمجرد توقيفه، انبعتت من المركبة رائحة كريهة وبتفتيشها عثر بداخلها



قناتي الخمرور



عميد عبدالله سفاح

على أكياس تحتوي على مواد مسكرة وقناتي خمر تم إحصاؤها وتبين أنها 10 زجاجات مستوردة و104 محلية، وتم حجزه تمهيداً لإحالته إلى المكافحة.

بعد ضبطه وبحوزته 114 زجاجة خمر محلية ومستوردة. وكانت إحدى دوريات الأحمدية وخلال جولة اعتيادية لها في منطقة

عميد عبدالله سفاح أمر مدير أمن الأحمدية العميد عبدالله سفاح بإحالة وافد هندي إلى المكافحة

بعد ضبطه وبحوزته 114 زجاجة خمر محلية ومستوردة. وكانت إحدى دوريات الأحمدية وخلال جولة اعتيادية لها في منطقة

عميد عبدالله سفاح أمر مدير أمن الأحمدية العميد عبدالله سفاح بإحالة وافد هندي إلى المكافحة

عبدالكريم أحمد